التجارة

عرض موجز لمكتب تنسيق الكومسيك

حول

التحارة

مكتب تنسيق الكومسيك
مايو 2026

عرض موجز عن التعاون التجاري

1. مقدمة

يشكل تمويل التجارة ركيزة أساسية لعمل وتوسيع التجارة الدولية من خلال تمكين الشركات من إدارة قيود رأس المال العامل والتخفيف من مخاطر الدفع والتسليم عبر دورة التجارة. إن حقيقة أن التجارة الدولية تعتمد إلى حد كبير على آليات الائتمان والضمان بدلاً من المعاملات النقدية المسبقة تجعل تمويل التجارة عنصراً لا غنى عنه للاندماج في سلاسل القيمة العالمية. وفي هذا الصدد، يتألف نظام تمويل التجارة الفعال من ترتيبات مؤسسية وأدوات مالية وآليات تحفيزية تمكن المصدرين والمستوردين من إجراء التجارة الدولية بأقل قدر من المخاطر وإدارة فعالة للتدفقات النقدية. وبناءً على ذلك، فإن تطوير وتنفيذ أدوات تمويل التجارة بشكل فعال على المستوى الوطني أمر بالغ الأهمية لتنويع الصادرات، ودعم النمو الاقتصادي، وزيادة فرص العمل، وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا الدور الحاسم، لا تزال هناك فجوة كبيرة ومتنامية في تمويل التجارة على المستوى العالمي. وتتضح هذه الفجوة بشكل خاص في مناطق مثل أفريقيا وآسيا، وتميل إلى التعمق أكثر بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يحد من مشاركة الشركات في التجارة الدولية. بالإضافة إلى القيود المتعلقة بالسوق مثل زيادة إدراك المخاطر بين البنوك، وعدم كفاية الضمانات، ومحدودية السجلات الائتمانية، فإن متطلبات رأس المال والسيولة المفروضة على البنوك تحد أيضًا من عرض تمويل التجارة. علاوة على ذلك، فإن عدم اليقين الجيوسياسي، والرقمنة المحدودة في العمليات المالية، وارتفاع تكاليف الامتثال الناجمة عن الوثائق المعقدة تزيد من تعقيد توفير التمويل التجاري، لا سيما في البلدان النامية.

في هذا السياق، يبرز ضمان الوصول إلى مصادر تمويل ميسورة التكلفة وموثوقة كأولوية سياسية رئيسية للعديد من الاقتصادات النامية، ولا سيما بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. على الرغم من إمكاناتها التصديرية الكبيرة غير المستغلة، لا تزال الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تحتفظ بحصة أقل من المتوقع في التجارة العالمية بسبب محدودية الوصول إلى التمويل وانخفاض مستويات الرقمنة. وفي هذا الصدد، فإن تعزيز أنظمة تمويل التجارة وتحسين الوصول إلى الأدوات المالية سيساهم في تعزيز القدرة التصديرية، وتوسيع أحجام التجارة، وتمكين الدول الأعضاء من تحقيق إمكاناتها التجارية بشكل أكثر فعالية.

ونظراً لأهمية الموضوع، فقد خصص فريق العمل التجاري التابع لمنظمة الكومسيك اجتماعيه السادس والعشرين والسابع والعشرين لموضوع "تطوير أدوات تمويل التجارة الفعالة لزيادة الصادرات في الدول الأعضاء في منظمة الكومسيك".

2. التعاون التجاري في إطار الكومسيك

أ) الاجتماعان السادس والعشرون والسابع والعشرون لفريق العمل التجاري

عُقد الاجتماع السادس والعشرون لفريق العمل التجاري التابع لمنظمة الكومسيك في 20 أبريل 2026 تحت شعار *"تطوير أدوات تمويل التجارة الفعالة لزيادة الصادرات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"*. وخلال الاجتماع، تمت مناقشة المسودة الأولى لتقرير البحث حول هذا الموضوع والذي سيساهم في جهود الدول الأعضاء لتعزيز تطوير أدوات تمويل التجارة الفعالة في بلدانها.

علاوة على ذلك، وخلال الاجتماع، تم تبادل الخبرات ووجهات النظر الخاصة بالدول الأعضاء والمنظمات الدولية فيما يتعلق بتطوير أدوات تمويل التجارة الفعالة لزيادة الصادرات مع المشاركين. سيتم تقديم النسخة النهائية من التقرير إلى الاجتماع السابع والعشرين لفريق العمل المعني بالتجارة المقرر عقده في الفترة من 14 إلى 15 سبتمبر 2026 في أنقرة.

جميع الوثائق المعدة لاجتماعات فريق العمل متاحة على موقع الكومسيك الإلكتروني (www.comcec.org).

ب) المشاريع والبرامج المهمة

1. النظام التفضيلي للتجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي TPS-OIC

منذ إنشاء الكومسيك، كانت التجارة من أهم مجالات التعاون. من أجل تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة الدول الإسلامية، أطلقت الكومسيك العديد من البرامج والمشاريع لتحقيق هذا الهدف. يعد نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة الدول الإسلامية (TPS-OIC) أحد أهم مشاريع الكومسيك لتعزيز التجارة البينية في منظمة الدول الإسلامية.

يستند نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي TPS-OIC إلى ثلاثة اتفاقيات، هي الاتفاقية الإطارية، والبروتوكول المتعلق بنظام التعريفات التفضيلية PRETAS، وقواعد المنشأ. ومن أجل الانضمام إلى النظام، يتعين على الدول الأعضاء استيفاء شرطين معاً، وهما التصديق على اتفاقيات نظام الأفضليات التجارية الثلاث مع منظمة التعاون الإسلامي، وتقديم قائمة الامتيازات إلى أمانة اللجنة الوطنية الانتقالية. من ناحية أخرى، من أجل التنفيذ الفعال الناجح للنظام، يتعين على البلدان الأعضاء اتخاذ بعض الإجراءات الداخلية، مثل: طباعة وثائق شهادة المنشأ لنظام الأفضلية التجارية TPS-OIC، ونقل نماذج من الأختام إلى أمانة لجنة المفاوضات التجارية TNC، واستكمال الإجراءات التشريعية والإدارية الداخلية اللازمة.

تم الانتهاء من الأساس القانوني لنظام TPS-OIC في عام 2011 وتم الوصول إلى العدد المطلوب من الدول الأعضاء لتفعيل النظام بحلول نهاية عام 2014. هذه الدول هي بنغلاديش وإيران والأردن وماليزيا والمغرب وباكستان وتركيا والبحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر وعمان.

وفقًا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورة الوزارية السابعة والثلاثين للجنة الكومسيك واجتماع لجنة التفاوض التجاري الذي عقد في يونيو 2021، تم تفعيل النظام اعتبارًا من 1 يوليو 2022. رحبت الدورة الوزارية السابعة والثلاثون لمنظمة الكومسيك بتفعيل النظام، وطلبت من الدول المشاركة التي لم تفعل ذلك بعد، استكمال إجراءاتها الداخلية، ودعت الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصادق بعد على اتفاقيات الحماية من الإرهاب لمنظمة التعاون الإسلامي إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

علاوة على ذلك، بعد تشغيل النظام، تم نقل سلسلة من اجتماعات لجان التفاوض التجاري في عامي 2022 و2023 للنظر في حالة تنفيذ النظام في بلدانهم. وتأكيداً على الدور الهام الذي تلعبه لجنة التفاوض التجاري TNC في النظر في القضايا التي تمت مواجهتها في تنفيذ نظام الأفضليات التجارية في منظمة التعاون الإسلامي TPS-OIC، وكذلك مناقشة خارطة الطريق للفترة المقبلة؛ دعت دورة الكومسيك التاسعة والثلاثون الدول المشاركة في نظام الأفضليات التجارية في منظمة التعاون الإسلامي TPS-OIC إلى المشاركة بنشاط في اجتماعات لجنة التفاوض التجاري TNC في الفترة القادمة، وتقديم التقارير عن حالة التنفيذ في بلدانهم إلى أمانة لجنة التفاوض التجاري بانتظام.

كما رحبت دورة الكومسيك الوزارية التاسعة والثلاثين بانعقاد اجتماع السادة الوزراء ورؤساء الوفود الموقرين في 4 ديسمبر 2023 على هامش دورة الكومسيك الوزارية الثامنة والثلاثين، حيث ناقش الوزراء ورؤساء الوفود المحترمون القضايا المتعلقة بجدول الأعمال التجاري لمنظمة التعاون الإسلامي، وخاصة نظام الأفضلية التجارية في منظمة التعاون الإسلامي TPS-OIC. كما أعربت الدورة عن تقديرها للجمهورية التركية لتطوعها واستضافتها الدورة الثالثة للجنة التفاوض التجاري TNC في نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي TPS-OIC على المستوى الوزاري في شكل مفتوح في عام 2024، وطلبت من جميع البلدان الأعضاء المشاركة بنشاط في هذا الحدث المهم.

تماشياً مع القرار ذي الصلة الصادر عن دورة الكومسيك الوزارية التاسعة والثلاثين، عُقد الاجتماع الوزاري الثالث للجنة التفاوض التجاري TNC لنظام الأفضلية التجارية TPS - OIC في الفترة 9-10 يونيو 2024 في إسطنبول، تركيا، لتوسيع نطاق النظام برئاسة وزارة تجارة الجمهورية التركية. وقد أخذ إعلان إسطنبول الوزاري المعتمد في هذا الاجتماع علماً بالمناقشات الأولية حول مشروع "استراتيجية التفاوض وخطة العمل للتوسع المحتمل لمنظمة التعاون الإسلامي"، وكلف السلطات المعنية بمواصلة المشاركة في إطار لجنة التفاوض التجاري.

من ناحية أخرى، رحبت دورة الكومسيك الوزارية الأربعون، بقرارات الاجتماع الوزاري الثالث للجنة التفاوض التجاري TNC لنظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي TPS-OIC، وطلبت مواصلة المراجعة الفنية في عام 2025 لبحث إمكانية توسيع نظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي من خلال زيادة نطاق المنتجات والتخصصات الجديدة، بمشاركة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي وقعت وصدقت على الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضلية التجارية TPS-OIC، والبلدان الأعضاء الأخرى المهتمة التي لم تنضم إلى الاتفاقية الإطارية، كمراقبين، لضمان تركيبة عضوية أوسع.

كما رحبت دورة الكومسيك الأربعون بانعقاد اجتماع أصحاب المعالي الوزراء ونواب الوزراء في 4 نوفمبر 2024 على هامش دورة الكومسيك الأربعين، حيث ناقش أصحاب المعالي الوزراء ونواب الوزراء القضايا المتعلقة بأجندة التجارة في منظمة التعاون الإسلامي، وخاصة نظام الأفضلية التجارية بين دول منظمة التعاون الإسلامي TPS-OIC.

علاوة على ذلك، واستذكاراً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورة الأربعين للكومسيك، رحّب اجتماع لجنة المتابعة الحادي والأربعون للكومسيك بعرض جمهورية تركيا استضافة اجتماع لجنة المفاوضات التجارية (TNC) 9 سبتمبر 2025 لبحث التوسّع المحتمل لنظام التجارة التفضيلية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (TPS-OIC) من خلال زيادة نطاق المنتجات وتبني مجالات جديدة، ودعا الدول الأعضاء التي وقّعت وصدّقت على الاتفاقية الإطارية للنظام إلى المشاركة الفاعلة في هذا الاجتماع، كما دعا الدول الأعضاء غير المنضمة إلى الاتفاقية إلى المشاركة فيه بصفة مراقب.

علاوة على ذلك، رحبت اللجنة أيضاً بعرض جمهورية تركيا لاستضافة اجتماع إضافي للجنة المفاوضات التجارية في 10 سبتمبر 2025 لحضور الدول الأعضاء التي قدمت قوائم امتيازاتها خصيصاً لمناقشة قضايا التنفيذ، ودعت الدول المشاركة المعنية إلى المشاركة الفعالة في الاجتماع.

ومع ذلك، فقد عُقدت اجتماعات TNC المذكورة أعلاه بشأن TPS-OIC، بالتنسيق مع السلطة المضيفة، وزارة التجارة في جمهورية تركيا، بنجاح في أنقرة في الفترة من 1 إلى 2 أكتوبر 2025، وذلك لشرح التوسع المحتمل لـ TPS-OIC بمشاركة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وأخيراً، رحبت الدورة الحادية والأربعون للجنة الكومسيك بقرارات اجتماع اللجنة المشتركة بين منظمة التعاون الإسلامي ولجنة المفاوضات التجارية المذكور أعلاه، والذي عُقد في الفترة من 1 إلى 2 أكتوبر 2025 على مستوى كبير المفاوضين، ولا سيما قرارها، بهدف استكشاف إمكانيات توسيع نطاق برنامج التجارة التفضيلية بين منظمة التعاون الإسلامي، ببدء مناقشات تمهيدية حول التحديات التي تواجه تنفيذ اتفاقية الحماية المؤقتة بين منظمة التعاون الإسلامي وبرنامج التجارة التفضيلية بين منظمة التعاون الإسلامي، ومجالات التوسع المحتملة وأهدافها، والاعتبارات القانونية والمسائل المؤسسية.

كما أعربت الدورة الحادية والأربعون للجنة الكومسيك عن تقديرها لجمهورية تركيا لتطوعها باستضافة الاجتماع القادم للجنة الكومسيك في الفترة من 3 إلى 4 فبراير 2026، ودعت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي وقعت وصدّقت على اتفاقية الإطار الخاصة باتفاقية التجارة التفضيلية ومنظمة التعاون الإسلامي، إلى حضور هذا الاجتماع المهم، ودعت الدول الأعضاء الأخرى المهتمة التي ليست أطرافاً في اتفاقية الإطار إلى المشاركة بصفة مراقبين.

وفي هذا الصدد، عُقدت اجتماعات اللجنة المشتركة بين منظمة التعاون الإسلامي ومنظمة السلام عبر الإنترنت في الفترة من 3 إلى 4 فبراير 2026، واستضافتها جمهورية تركيا. في الاجتماع، طلبت اللجنة من أمانة اللجنة الثلاثية الوطنية، بالتعاون مع جمهورية تركيا والمملكة العربية السعودية، فضلاً عن الدول الأعضاء الأخرى المهتمة، إعداد وتعميم مجموعتين من الاستبيانات بحلول منتصف مارس 2026 بهدف جمع مجموعة واسعة من الآراء حول الركائز الرئيسية ونطاق وطرائق التوسع المحتمل لاتفاقية الحماية الانتقالية لمنظمة التعاون الإسلامي، وحول قضايا التنفيذ، وتقديم تقرير بذلك إلى الاجتماع القادم للجنة الثلاثية الوطنية. وفي إطار هذا الأمر، تم إعداد الاستبيانات وتوزيعها على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

كما وافقت اللجنة المفاوضات التجارية المذكورة على تنظيم اجتماعاتها المستقبلية بطريقة موضوعية، بما يتماشى مع التفويض الذي أقرته الدورة الوزارية للجنة الكومسيك، مع التركيز بشكل متسلسل على التحديات في تنفيذ برنامج PRETAS وإطار عمل TPS-OIC الحالي، ومجالات التوسع المحتملة وأهدافها، والاعتبارات القانونية والمسائل المؤسسية.

2. مركز تحكيم منظمة التعاون الإسلامي

تعتبر مراكز التحكيم الآليات الرئيسية لتسوية النزاعات في التجارة الدولية. نظراً لتأثيرها الإيجابي في تعزيز التجارة الدولية وأهميتها في ظل العدد الكبير من القضايا وانتشارها الواسع، تم إنشاء عدد من مراكز التحكيم الإقليمية والدولية.

وبالنظر إلى أهميتها، سعادة اقترح فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك، إنشاء مركز تحكيم لمنظمة التعاون الإسلامي في إسطنبول لصالح الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، خلال القمة الإسلامية الثالثة عشرة المنعقدة في 10-15 أبريل 2015 في إسطنبول، تركيا. تمت المصادقة على الاتفاقية المتعلقة بإنشاء مركز التحكيم لمنظمة التعاون الإسلامي من قبل البرلمان التركي، ووقعها فخامة الرئيس أردوغان في 18 يناير 2020. تم إنشاء مركز التحكيم التابع لمنظمة التعاون الإسلامي OIC-AC بجهود الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية ICCIA التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، واتحاد الغرف وتبادل السلع في تركيا TOBB في نوفمبر 2021، في إسطنبول.

بدأ مكتب التعاون والتنسيق التابع لمنظمة التعاون الإسلامي عملياته وبدأ الأنشطة ذات الصلة في أواخر عام 2022. تم تعيين الموظفين الإداريين للمركز. تم استكمال قواعد التحكيم الخاصة بالمركز واعتمادها من قبل مجلس الإدارة. شارك المركز في أنشطة ترويجية، ووقع مذكرات تفاهم مع مختلف أصحاب المصلحة. الهدف من المركز هو تسهيل تسوية النزاعات التجارية والاستثمارية التي تشمل أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون

الإسلامي، وبين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والبلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أو مؤسسات القطاع الخاص، من خلال الاعتراف بقواعد التحكيم التقليدية وقواعد الشريعة الإسلامية والآليات البديلة لتسوية المنازعات.

رحبت دورة الكومسيك الوزارية السابعة والثلاثون، بتفعيل مركز التحكيم التابع لمنظمة التعاون الإسلامي في إسطنبول. علاوة على ذلك، دعت دورتا الكومسيك الوزارية الثامنة والثلاثون والتاسعة والثلاثون، والدورة الأربعون للجنة متابعة الكومسيك البلدان الأعضاء إلى تشجيع مؤسساتها ذات الصلة على المشاركة بنشاط في أنشطة مركز التحكيم التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، بهدف الاستفادة من الخدمات التي يقدمها المركز.

علاوة على ذلك، تم تنظيم حلقة نقاشية تحت عنوان "*مركز التحكيم لمنظمة التعاون الإسلامي*: تم تنظيم حلقة عمل بعنوان "البديل العالمي لتسوية النزاعات" في إسطنبول في 10 يونيو 2024 من قِبَل مركز التحكيم التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، وذلك على هامش "الاجتماع الوزاري الثالث للجنة التفاوض التجاري TNC في نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي TPS-OIC".

أخيراً، أقرت دورة الكومسيك الوزارية الحادية الأربعون ولجنة متابعة الكومسيك الواحدة والأربعون بالدور المهم الذي يلعبه مركز التحكيم التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، باعتباره مؤسسة تابعة للغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية ICCD، في تسوية المنازعات. ودعت البلدان الأعضاء إلى تشجيع المشاركة الفعالة في أنشطة مركز التحكيم التابع لمنظمة التعاون الإسلامي بهدف الاستفادة من الخدمات التي يقدمها المركز لمن يطلبها.

3. برنامج الكومسيك للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

وبالنظر إلى الدور الحيوي الذي تلعبه الشركات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي من حيث الإنتاج والاستثمار والتوظيف والنمو، تم إطلاق برنامج الكومسيك للشركات الصغيرة والمتوسطة COMCEC SME Program خلال الدورة الوزارية التاسعة والثلاثين للكومسيك.

في نطاق البرنامج، واستناداً إلى بحث شامل مع دراسة استقصائية مفصلة، تم تحديد المجالات المواضيعية بما في ذلك تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، واستخدام التمويلات للتواصل بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتبادل البيانات الضخمة بين القطاعين العام والخاص وتعزيز قدرات الموارد البشرية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق التعليم والتدريب المهني.

من أجل دعم تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق أهداف البرنامج، يتم دعم مشاريع الدول الأعضاء والمؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي في إطار تمويل مشروع الكومسيك. وفي هذا السياق، يجري تنفيذ ثلاثة مشاريع في عام 2026:

يتم تنفيذ مشروع "تعزيز القدرات المؤسسية لمكتب دعم الأعمال لتصميم برامج دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الرقمية في قطاع السياحة والضيافة" من قبل المؤسسة الأردنية لتنمية المشاريع (JEDCO) بالشراكة مع سلطنة عمان والمركز الدولي للتنمية المجتمعية (ICCD). يهدف ذلك إلى تعزيز قدرة منظمات دعم الأعمال في تصميم برامج دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع السياحة، مع التركيز على التحول الرقمي. يتضمن المشروع زيارة دراسية إلى سلطنة عمان تليها ورشة عمل لبناء القدرات في الأردن.

تقوم باكستان بتنفيذ مشروع بعنوان "تحديد وتصميم الهيكل التنظيمي ونموذج التمويل لمنصة متعددة الأطراف ومستدامة لشبكات الشركات الصغيرة والمتوسطة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي". يتم تنفيذ المشروع من قبل هيئة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في باكستان بالشراكة مع تركيا والسنغال ومصر. يهدف المشروع إلى تطوير نموذج تنظيمي ومالي مستدام لمنصة تواصل بين الشركات الصغيرة والمتوسطة على مستوى منظمة التعاون الإسلامي. يشمل المشروع استشارة افتراضية شاملة وورشة عمل في إسلام آباد.

يتم تنفيذ مشروع "تمكين وكالات تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بحلول تمويل مبتكرة في إطار عمل OIC-SMENET" من قبل SESRIC بالشراكة مع العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. يهدف إلى تعزيز القدرات المؤسسية في مجال نماذج تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة. يتضمن المشروع برنامج تدريب عبر الإنترنت يتبعه ورشة عمل فنية في تركيا.

3. أدوات الدعم المالي للكومسيك

A. آلية تمويل مشاريع الكومسيك

برنامج الكومسيك لتمويل المشاريع (CPF) هو أداة هامة أخرى من بين أدوات الاستراتيجية. يجب أن تخدم المشاريع الممولة في إطار الكومسيك لتمويل المشاريع، التعاون بين الدول الأعضاء، ويجب تصميمها وفقاً للأهداف والنتائج المتوقعة التي

حددتها الاستراتيجية في القطاع التجاري. تلعب المشاريع أيضًا أدوارًا مهمة في تحقيق توصيات السياسة التي صاغتها الدول الأعضاء خلال اجتماعات مجموعة عمل السياحة.

في عام 2026، تم اختيار المشاريع الأربعة التالية لدعمها:

تنفذ بنغلاديش مشروعاً بعنوان "تعزيز مراقبة السوق الرقمية وتوزيع السلع في بنغلاديش". يتم تنفيذ المشروع من قبل وزارة التجارة بالشراكة مع تركيا. الهدف الرئيسي من هذا المشروع هو تعزيز القدرة المؤسسية لشركة التجارة في بنغلاديش (TCB) من خلال التعلم من الأنظمة الرقمية المتقدمة في تركيا لتتبع السلع الأساسية ومراقبة السوق والتوزيع الاستراتيجي. في إطار المشروع، سيتم إجراء زيارة دراسية إلى تركيا، وبعد ذلك سيتم تنظيم نشاط تدريبي في بنغلاديش.

تقوم جزر المالديف بتنفيذ مشروع بعنوان "تعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة في جزر المالديف من خلال التعاون والتبادل الإقليميين". يتم تنفيذ المشروع من قبل وزارة التنمية الاقتصادية بالشراكة مع تركيا. الهدف الرئيسي من هذا المشروع هو تعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة في جزر المالديف من خلال بناء القدرات وتبادل الخبرات والتعاون الإقليمي. في إطار المشروع، سيتم تنظيم برنامج تدريب المدربين (ToT) في جزر المالديف بمساهمة خبراء من تركيا.

تنفذ فلسطين مشروعاً بعنوان "تعزيز القدرات الرقمية والمؤسسية لصناعات الملابس والنسيج الفلسطينية". يتم تنفيذ المشروع من قبل وزارة الاقتصاد الوطني بالشراكة مع الأردن. يتمثل الهدف الرئيسي لهذا المشروع في تعزيز القدرات المؤسسية والرقمية لـ PFGT من خلال تطوير نظام تجريبي رقمي للعضوية والإبلاغ، وتعزيز قدرات الموظفين في الأدوات الرقمية والعمليات الإدارية. في إطار المشروع، سيتم تطوير نظام رقمي تجريبي، يليه برنامج تدريبي للموظفين، وورشة عمل فنية للتحقق من صحة النظام وتحسينه، وندوة لعرض النظام النهائي وزيادة الوعي بين أصحاب المصلحة.

يتم تنفيذ مشروع "تعزيز قدرات قسم القياس في سورينام" من قبل وزارة الشؤون الاقتصادية وريادة الأعمال والابتكار التكنولوجي في سورينام بالشراكة مع تركيا وغيانا. يهدف المشروع إلى تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية والتشغيلية لإدارة المقاييس من خلال مواءمة ممارسات المقاييس الوطنية مع المعايير الإقليمية والدولية. في إطار هذا المشروع، سيتم تنفيذ نشاط تبادل الخبرات بين الأقران، بما في ذلك مراجعة الأدبيات، ومشاورات أصحاب المصلحة، والاستبيانات، والزيارات الميدانية، يليها إعداد تقرير دراسة شامل يحدد أفضل الممارسات، والثغرات، وخارطة طريق لتعزيز نظام القياس في سورينام.